مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

محضر الجلسة رقم 502

التاريخ: الثلاثاء 22 جمادى الثانية 1427 (2006/07/18)
الرئاسة: المستشار السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة و20 دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة و5 دقائق مساء.
جدول الأعمال: رد السيد الوزير الأول على تدخلات الفرق النيابية والنقابات المتواجدة في المجلس في مناقشة التصريح الحكومي.

السيد رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين،
السيد الوزير الأول،
حضرات السادة الوزراء،
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
نفتتح هذه الجلسة المخصصة إلى الاستماع إلى السيد الوزير الأول، ردا على تدخلات رؤساء الفرق وتدخلات المسؤولين عن النقابات المتواجدة في هذا المجلس، وفي هذا الإطار أعطي الكلمة للسيد الوزير الأول ليتقدم برده على السادة أعضاء هذا المجلس.

السيد إدريس جطو الوزير الأول:

بسم الله الرحمان الرحيم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
يسعدني أن أقف أمامكم اليوم من جديد للرد على ما ورد من ملاحظات وتساؤلات، خلال مناقشتكم للتصريح الذي تشرفت بعرضه أمام مجلسكم الموقر باسم حكومة صاحب الجلالة، طبقا لمقتضيات دستور المملكة، لقد تتبعنا بإمعان مختلف مداخلاتكم، سجلنا غزارتها ودقتها وتنوعها، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه مستشار الأمة للشأن الاجتماعي ببلادنا، وعلى خبرتهم ودرايتهم الواسعة بمختلف القضايا المرتبطة به. وأود بهذه المناسبة أن أنوه بروح المصارحة والموضوعية التي طبعت جل المداخلات.
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
إن أول ما أسجله باعتزاز وأثمنه بقوة الإجماع الوطني بخصوص قضية وحدتنا الترابية والتفاف كافة ممثلي الأمة حول المبادرة الملكية السامية الرامية إلى تمتيع أقاليمنا الصحراوية بنظام للحكم الذاتي يمكن أبناء هذه الربوع الغالية من المملكة من تدبير شؤونهم في ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

كما أسجل بارتياح إدراك كل مكونات مجلسكم الموقر، للخطوات الهامة التي قطعتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لعاهل البلاد، على درب دعم قيم الديمقراطية واحترام الحريات الفردية والجماعية التي تتقيد بها مختلف مصالح وأجهزة الدولة، وتجعل منها سلوكا يوميا وترسيخ دولة الحق والقانون.

وفي هذا الإطار أجدد حرص الحكومة وعزمها القوي على توفير كافة الشروط الضرورية حتى تمر الاستحقاقات المقبلة في جو من النزاهة والشفافية، وهو ما يتطلب كذلك، ما يتطلب من المرشحين ومن الهيئة الناخبة التقيد به، والالتزام بضوابطه كما تجدد الحكومة استنكارها الشديد وإدانتها القوية للاعتداءات الإسرائيلية الشنيعة، التي تطال الشعبين الشقيقين الفلسطيني واللبناني، والتي تنذر بتطورات خطيرة وتهدد السلم والأمن بالمنطقة، وسعيا إلى التخفيف من المعاناة التي يعيشها الشعب اللبناني الشقيق،

وبأمر من صاحب الجلالة وجهت الحكومة بمساهمة مؤسسة محمد الخامس للتضامن، مساعدات إنسانية استعجالية، كما قرر جلالة الملك حفظه الله ونصره في نفس الإطار، تقديم هبة مالية لمؤازرة الشعب اللبناني في هذه الظروف الصعبة، وإذ نعبر عن تضامننا الكامل مع الشعبين الشقيقين الفلسطيني واللبناني، فإننا نناشد المنتظم الدولي للتدخل بالحزم والسرعة اللازمين، لوضح حد لهذه الاعتداءات التي يذهب ضحيتها العديد من المدنيين الأبرياء.
السيد الرئيس المحترم،

لقد قطعنا على أنفسنا عهدا سنبقى ملتزمين به، ويتعلق بالحرص على نهج أسلوب الحوار والمساءلة والإغناء المتواصل للعمل الحكومي بكل المقترحات العملية والبناءة التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية ببلادنا، إن غنى أسئلتكم وملاحظاتكم وتنوعها، لا تسمح بالتطرق غليها جملة وتفصيلا وبالدقة التي تتطلبها ويرغبها السيدات والسادة المستشارون المحترمون لذا فقد ارتأيت حصر الرد على بعضها، خصوصا تلك التي تكتسي طابعا وطنيا، واستراتيجيا، فيما سيتولى السادة الوزراء في إطار أشغال اللجن المختصة لمجلسكم الموقر، كل حسب القطاع الذي يشرف عليه كالتطرق لمختلف القضايا المتعلقة بالاهتمامات القطاعية للسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

لقد انصبت جل المداخلات على ثلاثة محاور أساسية نعتبرها ذات أولوية في السياسة الاجتماعية ببلادنا وعلى رأسها محاربة الفقر

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

والتهميش والإقصاء والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتنمية العامل البشري و تحسين ظروف وإطار عيش المواطنين، وكلها أوراش ترمي إلى تحقيق التأهيل الاجتماعي، وترسيخ قيم التضامن والتماسك والمواطنة الحقة. ولا بد من التاكيد مجددا على أن بلادنا تتوفر اليوم على سياسة وطنية إرادية، ورؤية شمولية للتنمية الاجتماعية، جاءت ثمرة تشخيص دقيق، وتشاور واسع مع مختلف الفرقاء والمتدخلين، ويتعبأ حولها نسيجنا الجمعوي بكافة أطيافه، ومن مميزات هذه السياسة أنها تجعل الإنسان في قلب مجهود التنمية، وتقوم على استهداف الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية الأكثر خصاصا، وتستند إلى مقاربات أكثر نجاعة، وتحدد البرامج الأكثر ملاءمة مع الحرص على تسريع وثيرة إنجازها، كما أنها تعتمد على تعبئة الموارد المالية الضرورية من خلال الرفع المضطرد لميزانيات القطاعات الاجتماعية، وتفعيل دور الرافعة في إطار الشراكات، هذا فضلا عما توفره التدخلات المباشرة لمختلف الشركاء من تمويلات إضافية.

السيد الرئيس المحترم، إن بلادنا تخطو خطوات حثيثة على درب محاربة الفقر، وهو ما عززته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أصبحت اليوم واقعا ملموسا تستفيد منه فئات عريضة من المواطنين المحتاجين، وبالفعل فقد تم برسم هذه السنة وإلى حد الآن اعتماد أكثر من 1600مشروع في إطار البرنامج الأفقي لهذه المبادرة، والمصادقة على عدد مماثل من المبادرات المحلية في إطار برنامج محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، كما الانتهاء ثم الانتهاء من ضبط العديد من الخرائط الجهوية و برمجة الاعتمادات المعبأة لمحاربة الهشاشة، وكما تعلمون فقط اعتمدت هذه المبادرة معايير دقيقة وموضوعية لتحديد المجالات والفئات المستهدفة، مع وضع برنامج أفقي يرمي أساسا إلى تحقيق شمولية تدخلاتها، حتى تضم جهات ومناطق أخرى، وهنا تجدر الإشارة إلى أن باقي التدخلات الحكومية في مجال محاربة الفقر والتهميش والإقصاء، ستتواصل وتتقوى، بما يضمن تداركا أسرع لمختلف أوجه الخصاص، الخصاص الاجتماعي على الخصوص في هذه المجالات. وما يجعلنا مطمئنين لبلوغ هذا الهدف، ما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تعبئة واسعة، وانخراط قوي للمنتخبين المحليين، ولنسيجنا الجمعوي الذي أصبح شريكا أساسيا في تنفيذ هذا الورش الاجتماعي.

وبهذه المناسبة أتوجه بالدعوة من جديد إلى مؤسساتنا الجامعية، ومعاهدنا العليا، وإلى مكاتب الدراسات والجمعيات المختصة، وكل الفعاليات المهتمة للانخراط في الشبكة الوطنية للخبراء، التي وضعناها لتقديم الخبرة والمساعدة التقنية، بمختلف متدخلي هذه المبادرة. إن عزمنا لقوي، على مواصلة المنحى التنازلي لنسبة أكثر من 5 ملايين من لمواطنين. وذلك بتسريع الإنجازات وتكثيف الجهود وتعبئة الموارد المتاحة، وترشيد استعمالها. وهو تفرضه محدودية هذا الموارد بالنظر إلى حجم الطلب الاجتماعي وأهمية العجز المتراكم، ولذا فإن مفاتيح نجاحنا في هذا المجال، تتمثل في تثمين العامل البشري، واعتماد حكامة اجتماعية ناجعة، والاستعمال الكامل للحيز الزمني الثمين، فلا مجال اليوم لهدره، لأننا في أمس الحاجة لتوجيه كل طاقاتنا لمواجهة المعضلة الاجتماعية، بما يلزم من السرعة والحزم.

السيد الرئيس المحترم،

لقد استأثرت قضايا العالم القروي، وتأهيل القطاع الفلاحي باهتمام خاص من لدن السادة المستشارين المحترمين، ولا تخفى عنكم الأهمية البالغة التي توليها حكومة صاحب الجلالة لهذا القطاع، إنما على إدراك تام، أن الرفع من فعالية هذا القطاع يستدعي تأهيل العامل البشري وتثمين المؤهلات الطبيعية التي يزخر بها العالم القروي، وتجاوز الاختلالات المرتبطة بالخصاص المسجل على مستوى التجهيزات وتحقيق اندماج أكبر، لسلاسل الإنتاج وهي الأهداف المتوخاة من برنامج عصرية وتأهيل هذا القطاع، الذي أعدته الحكومة.

ففي ما يخص تنمية العنصر البشري، يسعى هذا البرنامج إلى تقوية القدرات التقنية والتدبيرية للمنتخبين، عبر توسيع عمليات التكوين المهني الفلاحي، وتطوير نظم الإرشاد، وتكثيف برامج محو الأمية الوظيفية، وتحقيق إدماج أكبر للمرأة القروية، ولتحسين البنيات العقارية فإننا نعمل كذلك على توحيد ومراجعة القوانين. بما يضمن حماية حقوق الملكية، ورفع العراقيل التي تشوب المعاملات العقارية. وفي هذا الإطار يندرج إصدار القوانين المتعلقة بأراضي الإصلاح الزراعي، وبالنظر لما يشكله تأهيل سلاسل الإنتاج وتحقيق اندماجها من فرص هامة للرفع من الإنتاجية ومن دخل الفلاحين. فإننا نعمل بشراكة مع المنظمات البين مهنية، على وضع عقود برامج ترمي إلى تحسين الإنتاجية والجودة، وإنعاش وتثمين المنتوجات الفلاحية، وإصلاح نظم التصوير، وذلك في إطار الحرص على تحقيق الملائمة المنشودة بين الأنشطة الفلاحية والمؤهلات المحلية والجهوية، عبر وضع خرائط فلاحية ودعم قدرات البحث الزراعي الوطني ولقد أثار بعض السادة المستشارين مسألة تسويق محصول الحبوب للموسم الفلاحي الحالي. حيث أن وفرة الإنتاج الذي سيناهز 85مليون قنطارا تستدعي بالفعل توفير ظروف جيدة لتخزينه وتسويقه، تفاديا لانهيار الأسعار وللحد من المضاربات التي تضر بمصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وترمي التدابير التي وضعتها الحكومة بتشاور مع المهنيين، إلى تحسين نظام تسويق القمح الطري والإبقاء على حماية جمركية ملائمة. تمكن من استهداف أثمنة تتراوح بين 260 و270درهم للقنطار عند الاستيراد، وذلك خلال فترة التسويق وتصريف المحصول، وهكذا سيتواصل العمل بنفس معايير الجودة التي تبنيانها خلال الموسمين الفارطين. واعتماد ثمن مرجعي للقمح الطري في حدود 250 درهم للقنطار، وصرف منحة تخزين نصف شهرية وتعميمها على كل مخزون القمح الطري الذي يتم اقتناؤه خلال الفترة المحددة من يونيو إلى آخر شتنبر 2006 ولإضفاء شفافية وتنافسية أكبر، على العلاقات بين مؤسسات التخزين والمطاحن، سيتم تهييء دفتر تحملات في هذا الشأن بتشاور مع المهنيين، وستمكن هذه

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المنهجية من تحسين تدبير عملية نقل القمح الطري، من المناطق التي تعرف فائضا إلى مناطق أخرى. وفي نفس السياق، وقصد تعبئة طاقات الخزن المتوفرة فقد دخل البرنامج الخاص بصرف المخزون الحالي حيز التطبيق، ونهدف من وراء هذه التدابير المعتمدة، ضمان إيقاع عادل لموسم التسويق، رغم وفرة المنتوج ولقد بلغت الكميات المسوقة من القمح الطري إلى نهاية يوليوز 2006 حوالي 8مليون قنطار، وشهدت مستويات الأسعار انتعاشا ملحوظا، بالنظر للثمن والجودة المرجحين.

كما أن المصالح المختصة تراقب عن كثب، سير عملية التسويق ومدى مطابقة الأثمان من خلال جولاتها في أهم نقط البيع.

أما فيما يتعلق بتهييء الموسم الفلاحي المقبل، ففضلا عن مختلف التدابير التي تتخذها الحكومة مع انطلاق كل موسم، فإننا سنعمل على اتخاذ تدابير جديدة، تهم بالخصوص تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك عبر ملائمة نظم التمويل لمتطلبات المقاولات الصغرى والمتوسطة الفلاحية. بغية تمكينها من تطوير أنشطتها والرفع من قدراتها الاستثمارية، نسعى كذلك لمواصلة الجهود الرامية إلى اقتصاد ماء السقي، من خلال الرفع من دعم الدولة الموجه لهذا الغرض، واعتماد مقاربة جديدة شمولية وإرادية في هذا المجال وبخصوص عمليات الشراكة المتعلقة بأراضي الدولة: صوديا ؟ سوجيطا. أريد أولا أن أصحح ما جاء على لسان أحد السادة المستشارين، حيث أن الأمر يتعلق بكراء هذه الأراضي وليس بتفويتها، هاد الشي غير كراء، وهذا يعمل به منذ سنين، كما أود التأكيد على سلامة هذه العملية التي وفرت لها الحكومة كل شروط الشفافية والمنافسة، ذلك أنها مرت بعدة مراحل وتميزت كلها بإجماع وتوافق اللجن التي أحدثناها للسهر على إنجازها، بما في ذلك اللجنة الوزارية التي أترأسها، والتي سهرت على تهييء دفتر التحملات، وتحديد معايير المشاركة في هذه العملية، والمقاييس المتبعة لاختيار أنجع الاستثمارات، وكذلك الشأن بالنسبة للمرحلة الثانية المخصصة للإعلان عن طلب العروض وتلك المتعلقة بالدراسة الإدارية والقانونية للملفات التي سهرت عليها ثلاث لجن، تولت مهمة فتح الأظرفة في إطار جلسات عمومية مفتوحة وبحضور كل المستثمرين المعنيين، أما بالنسبة للدراسة التقنية للملفات المستوفية للشروط الإدارية والتقنية. فقط تم إسناد هذه العملية لاثني عشر لجن من الخبراء، التي عالجتها وفق معايير دقيقة.

وبعد هذه العملية تم اختيار المستثمرين الفائزين في إطار اللجنة الوزارية المذكورة، والإعلان عن النتائج بمختلف القنوات المخصصة لذلك. وما إخضاع هذه العملية لهذه السلسلة من هذه المراحل إلا دليل قاطع على حرصنا الأكيد لضمان أقصى شروط الشفافية والمساواة. ومع ذلك سنتدخل بصرامة إذا ما تبث أن هناك تجاوزات، وهذا على أي مستوى من المستويات.

السيد الرئيس،

وكما سبق أن أشرت إلى ذلك، تتوفر الحكومة اليوم في مجال التشغيل على سياسة واضحة المعالم، تروم التصدي المستديم والفعال لمعضلة البطالة، بتحقيق معدل كفيل بخلق فرص وافرة للشغل وهو ما نتوخاه من خلال البرامج والأوراش المهيكلة. وإعادة تموقع الاقتصاد الوطني، وبرامج تأهيل المقاولة المغربية، فضلا عن سعينا إلى بلوغ التطابق المنشود بين منظورة التربية والتكوين، ومتطلبات سوق الشغل، خصوصا بالعمل على مد الجسور، بين مؤسسة التكوين والمقاولة. وبالموازاة عملنا على إعداد سياسة الإرادية لإنعاش التشغيل، والتي تهدف من خلالها إلى تثمين الفرص التي يتيحها الشغل المأجور، التشغيل المأجور. والتشجيع على إحداث المقاولات الصغرى، وتطوير حكامة سوق الشغل من أجل وساطة أنجع.

لقد تجاوزنا بثبات مرحلة وضع الاستراتيجيات، ودخلنا فترة تفعيل مكونات هذه السياسة التي بدأت تعطي ثمارها، وبالفعل وكما سبق لي أن أشرت إليه. فإن نسبة البطالة قد عرفت انخفاضا حقيقيا إذ بلغت 9.8٪، وهي نسبة إن كانت مشجعة فهي تبقى مع ذلك مرتفعة، يوازي هذا المعدل مليون و200ألف باحث عن عمل. كما أن هذه النسبة لا تحجب عنا الاختلالات المرتبطة بتفشي هذه المعضلة بالوسط الحضري، وفي صفوف الشباب حاملي الشهادات وهي الاعتبارات التي دعت الحكومة إلى وضع سياسة إرادية جريئة لمعالجتها، وقد أضحت برامج هذه السياسة الإرادية تساهم بدورها في التقليص من حدة بطالة الشباب حاملي الشهادات، وهذا ما تشهد عليه النتائج الأولية، حيث تم إدماج ما يفوق من 19000 شاب وشابة في إطار الشغل المأجور، من أصل 30.000المبرمجة خلال هذه السنة. وهو ما يدل على صواب الاختيارات التي ساهمت في بلورتها مختلف الفعاليات الوطنية المشاركة في اللقاء الوطني، مبادرات من أجل التشغيل، ونجاعة التدابير المعتمدة في هذا الباب وتجدر الإشارة جوابا على سؤال أحد المستشارين المحترمين، أننا تمكنا من خلق أكثر من 26.000 فرصة عمل. في إطار عقود الإدماج خلال الفترة ما بين 2003 و2005 كما لامسنا إقبالا لشبابنا المبادر على الشبابيك التي أحدثت مؤخرا، لدعم خلق المقاولات الصغرى "مقاولتي" مما يجعلنا معتزين ببروز جيل جديد من الشباب المقاول، ولذا فإنني أهيب بشبابنا الانخراط في هذه الدينامية الواعدة. واستغلال الفرص التي يتيحها التشغيل الذاتي، والشغل المأجور في القطاع الخاص، لما يوفرانه من حظوظ أوسع للتشغيل، أما بخصوص الإدماج في الوظيفة العمومية، فأنتم على بينة من الفائض المسجل على مستوى الموارد البشرية، والذي استدعى اللجوء إلى عملية المغادرة الطوعية لمعالجة تجليات هذه الإشكالية كما تدركون أيضا مدى ثقل كتلة الأجور في القطاع العام، وما نتج عن ذلك من تقليص لفرص الاستثمار العمومي.

وبالرغم من كل هذا فمازالت أبواب الوظيفة العمومية مفتوحة أمام شبابنا، حيث بلغت المناصب المقيدة برسم ميزانية 2006 ما يناهز 2.000منصب، فضلا عن المناصب التي يتم إحداثها لتعويض الموظفين المحالين على التقاعد في بعض القطاعات، وهي فرص يستفيد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

منها شبابنا في إطار المباريات التي اعتمدناها وعممناها، تلبية لطلب الشباب أنفسهم وممثليهم. وهذا ضمانا، للشفافية والمساواة، وتغليبا لمعايير الأهلية والاستحقاق. ولتقوية حظوظ الشباب الذين يواجهون صعوبات في الإدماج ترجع إلى عدم ملائمة تكويناتهم مع حاجات سوق الشغل.

عملنا كذلك على وضع برنامج خاص أطلقنا عليه اسم "تأهيلي" وقد عبأت الحكومة لهذا الغرض، غلافا ماليا يناهز 500 مليون درهم للفترة ما بين 2006 و2008لتغطية مصاريف تكوينات الملائمة، وتحسين قابلية تشغيل هؤلاء الشباب، وللإشارة فإن كلفة هذه التكوينات قد تصل إلى 78000درهم للفرد، بالنسبة لبعض التخصصات الهندسية في ميدان التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، المفتوحة أمام هؤلاء الشباب.

ورغم هذه الآفاق الواعدة، يحزنا جميعا أن يستمر بعض شبابنا الباحث عن عمل والحاصل على الشهادات العليا، في اللجوء إلى أساليب احتجاج تتنافى في بعض الأحيان مع أعرافنا، ولا تمت بصلة إلى تعاليم ديننا الحنيف خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتهديد بالانتحار، إننا لن نرضى أبدا أن يطال شبابنا اليأس والإحباط والاستسلام، أو أن يتعرض لأي أذى في حريته الفردية والجماعية، أو يتم المساس بسلامته.

إن طبيعة هذه المعضلة تتطلب منا ومنكم جميعا أحزابا سياسية، مركزيات نقابية، منظمات حقوقية، وشبابا معنيين كذلك، كل من موقعه، وحسب مسؤولياته تغليب الحوار والأساليب الحضارية والواقعية في معالجة هذه المعضلة، وإذ أؤكد أن بلادنا في أمس الحاجة اليوم، إلى تعبئة كافة شبابنا لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن نجاعة سياستنا في مجال إنعاش التشغيل تفرض علينا تسخير المؤهلات والكفاءات صوب التشغيل المنتج، الذي يساهم في توفير قيمة إضافية ويضمن ديمومة الإدماج، وموازاة لجهود إنعاش التشغيل. حرصنا أيضا على الارتقاء بعلاقة الشغل بما يضمن صيانة حقوق كافة أفراد الإنتاج. وفي هذا السياق يندرج اعتمادنا لمدونة عصرية للشغل، كانت ثمرة تشاور وتوافق ومحطة إجماع بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ولقد مكنت هذه المدونة الطبقة العاملة من الحصول على مكاسب هامة. تتمثل في تحسين ظروف العمل والصحة والسلامة داخل المقاولة، وضمان حق ممارسة الأنشطة النقابية. وبعد دخول المدونة المذكورة حيز التطبيق، وبالنظر للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها نسيجنا الإنتاجي. وهذا طبيعي ظهرت إشكالات حول تطبيق بعض بنودها. تهم أساسا تأويلات حول الجمع بين بعض التعويضات، وآجال التقاضي والطعن، وطلب الشغل، ونشاط مقاولات التشغيل المؤقت.

وهي جوانب تجري المشاورات بشأنها، ولنا اليقين أننا بتغليب نفس روح الحوار والتوافق، سنتوصل إن شاء الله إلى حلول ملائمة لها. وهو ما نتطلع إليه كذلك بالنسبة للقانون التنظيمي للإضراب قصد ضبط العلاقات المهنية ووضع ضوابط تساهم في دعم الثقة بين أطراف الإنتاج ولهذا الغرض عملت الحكومة على صياغة مشروع قانون، يستند إلى المبادئ الأساسية المتعارف عليها دوليا. سيتم عرضه على أنظار الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل إبداء الرأي وتقديم المقترحات التي نحن بصدد تعميق دراستها. بغية إعداد صيغة توافقية ترضي كافة الأطراف. وأملنا كبير في أن يخرج هذا المشروع إلى حيز الوجود في أقرب الآجال.

وفيما يتعلق بالتعويض عن فقدان العمل الذي وردت بشأنه تدخلات بعض السادة المستشارين، وكما تعلمون وبعد استكمال الدراسة التقنية والقانونية المتعلقة به. فإن المشاورات لا زالت مستمرة لضبط الجوانب المرتبطة بهذا النظام، الذي نأمل في أن نتوصل إلى توافق حوله مع الفرقاء الاجتماعيين. وفي الحقيقة توصلنا إلى توافق.

وبشأن الحوار الاجتماعي القائم حاليا في قطاع الجماعات المحلية، فإن المفاوضات جد متقدمة على مستوى المطالب الأساسية ونخص بالذكر منها، احترام الحريات النقابية وتحسين الوضعية المادية لبعض فئات موظفي هذه الجماعات. وذلك بسن تعويضات تتلائم وخصوصيات هذا القطاع، وإن أملي لكبير في أن يجد هذا النزاع حله في أقرب الآجال، مراعاة لمصلحة المواطنين والعاملين بهذا القطاع الحيوي، لذا أدعو المركزيات النقابية إلى وقف الإضراب للتقدم في الحوار وإتاحة الفرصة للمفاوضات حتى تجري في جو من الهدوء والتعبئة ونتمكن من إنجاحها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد سبق أن تعرضت للمحاور الإستراتيجية التي التي تقود عملنا في مجال التربية والتكوين. والتي تروم مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق تعميم التعليم، وتحسين جودته والرفع من مردوديته وملائمته مع حاجيات سوق الشغل. كما قدمت أهم الأشواط التي قطعتها بلادنا في هذا المجال الحيوي والأوراش الهامة التي فتحناها من قبيل مبادرة تكوين 10.000 مهندس في أفق2010وفي الحقيقة في أفق 2009 برنامج 3سنوات وبرنامج تعميم استعمال تقنيات الإعلام والتواصل لمختلف مؤسساتنا التعليمية والبرامج الوقائية التي اعتمدناها للحد من ظاهرة الهدر المدرسي، ومواكبة الأطفال حديثي الانقطاع عن الدراسة إلى غيرها من التخلات، وإننا على إدراك تام أن عملية تعميم التعليم، لا يمكن اختزالها في الجوانب الكمية فحسب بل تستدعي مواكبتها عملا موازيا، يتوخى الحفاظ على جودة ونوعية التكوين، إن الإقبال المتزايد على التمدرس خلال السنوات الأخيرة أدى بالفعل إلى بزوغ بعض ظواهر الاكتظاظ، وهو ما حدا بنا إلى اتخاذ جملة من التدابير، لمعالجة هذه الوضعية. نخص بالذكر منها توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، تسريع وثيرة إنجاز مشاريع البناءات المدرسية، والاستعمال الأمثل للحجرات والموارد البشرية المتاحة. وتفيد المعطيات المتوفرة بتحسن ملموس على هذا الصعيد مقارنة مع الموسم الدراسي الفارط

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

حيث تراجعت نسبة الأقسام التي يتراوح عدد تلاميذها ما بين 41 و45. من 8.3٪ إلى 5.7٪ بالتعليم الابتدائي ومن 26 ٪ إلى 19.7 ٪ بالتعليم الثانوي الإعدادي. السيد الرئيس المحترم لقد وردت في مداخلات السادة المستشارين تساؤلات حول السلامة الأمنية والصحية داخل فضاءات التخييم، وفي هذا الإطار أود في البداية أن أذكر بالمجهود العام الذي بذلته الحكومة، من أجل توسيع دائرة الاستفادة من النشاط التخييمي، حيث ارتفع عدد الأطفال والشباب المستفيدين من خدمات البرنامج العطلة للجميع من 50.000 سنة 2002 إلى أكثر من 200.000 خلال هذه السنة. ويواكب هذا المجهود العددي الحرص الكبير على تعزيز السلامة الأمنية والصحة داخل المخيمات، ولقد تم في هذا الباب وضع خطة عمل بتنسيق مع كافة القطاعات الحكومية المعنية. تتمثل في اعتماد تصميم صحي، أعدته وزارة الصحة، يحدد المعايير الواجب احترامها في اختيار أماكن التخييم، وتزويدها بالماء الصالح للشرب، وصرف المياه المستعملة، والتخلص من النفايات، وضمان شروط السلامة الغذائية، والإقامة الملائمة والوقاية الصحية. كما تم إشعار السادة ولاة وعمال صاحب الجلالة بمختلف العمالات والأقاليم بضرورة إحداث لجن إقليمية للإشراف ولتبع الفضاءات التخييمية وتعنى هذه اللجن بالبث في طلبات الاستفادة من التخييم التي تتقدم بها الجمعيات المحلية والقيام بجولات المراقبة، وتقديم ما يلزم من المساعدة للأطر التي تشرف على هذه المخيمات.

.كما حرصنا على تنظيم دورات تكوينية لفائدة رؤساء ومؤطري المخيمات أشرفت عليها العديد من المصالح. خاصة تلك التابعة للوقاية المدنية، وتمحورت حول مختلف التدخلات، ذات الطابع الاستعجالي بما في ذلك طرق استعمال آليات إضفاء الحريق، السيد الرئيس المحترم لقد استأثر قطاع الرياضة كذلك باهتمام السادة المستشارين، هذا القطاع الذي خصته الحكومة بسياسة جديدة لتطويره وتنميته اعتبارا لدوره الحيوي في تأطير الشباب وللمؤهلات العديدة التي تتوفر عليها بلادنا في هذا المجال فضلا عن مردوديته الاجتماعية والثقافية وكونه يشكل دعامة أساسية لبلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة، وترمي هذه السياسة الحكومية إلى تأهيل الممارسة الرياضية، وذلك بتعزيز وتحديث البنيات والتجهيزات الرياضية. وملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي للمتطلبات لجديدة للاحتراف وتأطير نظم وهياكل التأطير، والارتقاء بمستوى التكوين، مع إيلاء عناية خاصة لرياضة الهواة التي تعتبر مشتلا لأبطال الغد وإننا لواثقون بأن أسلوب الشراكة والتعاقد مع الجامعات الملكية والذي دشناه بالتوقيع على عقد البرنامج مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، هو السبيل الأنجع للنهوض بمختلف الأصناف الرياضية والتي سيتم إخضاعها لتحليل معمق ودقيق، بهدف تحديد عقود برامج توفر الرؤية البعدية، وشروط الارتقاء بالممارسات الرياضية بها وهي الضوابط التي حرصنا على احترامها في وضع المشروعين المتعلقين بجامعة كرة المضرب وألعاب القوى وبهذه المناسبة، أهيب بالجامعات الملكية الأخرى إلى الانخراط في هذا الورش الوطني الطموح، خدمة لربح رهان التأهيل والتحديث الرياضي. وحتى نجعل من هذا القطاع رافعة قوية تساهم في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة لتعزيز الحضور والإشعاع الدولي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد استدعى إصلاح منظومتنا الوطنية للتغطية الصحية، استدعى منا تكثيف الجهود من أجل إخراج مدونة التغطية الصحية. وكما سبق أن أكدت فإننا بصدد تجسيد أحد المبادئ الرئيسية لسياسة بلادنا في هذا المجال ألا وهو الصحة للجميع، وذلك من خلال البدء بأجرأة نظام التأمين الإجباري عن المرض، لفائدة مأجوري القطاعين العام والخاص، واستكمال الأرضية التحضيرية لأجرأة القطاع نظام المساعدة الطبية لصالح الفئات المعوزة من مواطنينا ولا يخفى عنكم المجهود الكبير الذي تتطلبه، والذي تطلبه التحضير لهذا الورش الهام من مشاورات مع الفرقاء الاجتماعيين والمهنيين ومن دراسات قطاعية واكتوارية، وضبط لأساليب تدبير هذا النظام الجديد عبر إعادة هيكلة شاملة للهيئات المدبرة، وإحداث هيئة خاصة للتقنين وتحديد سلة العلاجات ولائحة الأدوية وتكوين للأطر، وها أنتم تلمسون اليوم الأشواط الهامة التي قطعناها والتي مكنتنا من توسيع التغطية الصحية ببلادنا، حيث انتقلت إلى 8.5مليون مستفيد، ومازلنا نواصل تعبئتنا لتتبع مختلف مراحل تنفيذ هذا الورش الكبير. بغية احترام الالتزامات التي تعهدنا بها في هذا المجال، وإدخال ما يلزم من التحسينات لمواكبة التطورات التي نلمسها ميدانيا، وفي هذا الاتجاه تندرج المبادرة التي قمنا بها مؤخرا والرامية إلى توسيع لائحة الأدوية المؤدى عنها بضم 400 دواء جديد، أما فيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية، فإننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لدخول هذا النظام حيز التطبيق خلال هذه السنة وأنتم تدركون المجهود المالي الذي تتطلبه أجرأة هذا النظام، الذي يقوم تفعيل دور التضامن والتكافل الاجتماعي وما سخرناه من موارد لإعادة هيكلة وتعزيز المراكز الاستشفائية الوطنية، من أجل توسيع طاقاتها الاستيعابية، حتى تستجيب لحاجات فئات عريضة من المواطنين المستهدفين وفضلا عن هذا قمنا بدراسات اكتوارية مكنتنا من تحديد دقيق للفئات المستهدفة، ومن ضبط معايير الاستفادة وكلفة النظام، كما حرصنا على وضع آليات جديدة لتسجيل المستفيدين، تعوض شهادات الاحتياج. السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحظى الجالية المغربية المقيمة بالخارج بمكانة متميزة وباهتمام خاص، كمكون أساسي وفاعل حقيقي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، ولذلك فإن صيانة حقوقها، والعناية بقضاياها تعد من الانشغالات الأساسية لعمل الحكومة، كما أن عمليات العبور والاستقبال وإقامة جاليتنا من المحطات الهامة التي تشكل مناسبة لتأكيد وترسيخ الروابط بين الجالية المغربية ووطنها الأم، وفي هذا الإطار وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت اللجنة الوطنية للعبور،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

على وضع خطة متكاملة. ترمي إلى تعزيز أجهزة الاستقبال، خصوصا فيما يتعلق بربط حركة الملاحة البحرية بغية تحقيق ملائمة بين سيولة عمليات المراقبة وشروط الأمن والسلامة والمساعدة المتعددة الجوانب والتواصل والتحسيس المرتبطين بهذه العملية، كما توصلنا إلى بلورة استراتيجية عمل مشتركة على صعيد اللجنة المغربية، الإسبانية للعبور واتخذنا كافة التدابير الكفيلة لاستقبال أفراد جاليتنا خاصة وأننا نتوقع هذا الموسم، توافد عدد أكبر مقارنة مع السنة الفارطة، وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الحيوي الذي تقوم به مؤسسة محمد الخامس للتضامن، بتنسيق وطيد مع كافة المتدخلين من خلال تعبئة المساعدين الاجتماعيين والأطباء والممرضين وتحسين شروط الاستقبال داخل فضاءات الاستراحة وتعزيز عمليات التواصل والتحسيس، وبالموازاة مع ذلك عملنا على إحداث خلايا على مستوى مختلف العمالات والأقاليم، تضم ممثلين عن القطاعات المعنية بعرض معالجة القضايا التي يطرحها أفراد جاليتنا خلال مقامهم وذلك بالعناية والقرب والسرعة اللازمة.

كما تم لنفس الغرض تجنيد موظفي الدولة في مختلف القطاعات، وإحداث مداومات طيلة الأسبوع على مستوى المقاطعات وتخصيص شبابيك داخل مختلف الإدارات العمومية أما بخصوص مشاركة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في الاستحقاقات المقبلة، فيقترح الأخذ بمقاربة تدريجية تبدأ بإحداث المجلس الأعلى للجالية المغربية المقيمة بالخارج وتمكين جاليتنا من المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية داخل أرض الوطن من خلال توسيع المعايير الخاصة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية ويبقى الحوار مفتوحا مع جاليتنا للاستماع إليها والأخذ برأيها في هذا الشأن.

السيد الرئيس المحترم،

إن تثمين العنصر البشري يتطلب منا أيضا النهوض بأوضاع المرأة وحماية الطفولة فسيرا على هذا النهج جعلت الحكومة من احترام الحقوق الكفيلة بالنهوض بأوضاع المرأة انشغالا في بلورة مختلف البرامج التنموية إيمانا منها بأهمية الدور الذي تطلع به المرأة في تحقيق التنمية المنشودة وفي هذا الإطار شهدت بلادنا كما تعلمون مسلسل إصلاحات شاملة تمثلت في مراجعة عدد من التشريعات الوطنية، تهدف خصوصا التصدي لمختلف مظاهر التمييز التي قد تطال المرأة ويتعلق الأمر بإقرار مدونة عصرية جديدة للأسرة ومراجعة قانون الجنسية، كما همت هذه الإصلاحات كذلك مدونة الشغل والقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وقانون كفالة الأطفال المهملين، وقانون الحالة المدنية، وانصبت أيضا على مراجعة الأنظمة الأساسية لبعض الوظائف تحقيقيا للمساواة بين الجنسين وحماية وتعزيزا لحقوق المرأة، وفي نفس السياق بادرت لحكومة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين، تقوم على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات الوطنية. وفي هذا الإطار تمت تسجيل نتائج مشجعة على مستوى التوعية والتحسيس بضرورة محاربة تعنيف النساء، فضلا عن وضع رقم أخضر وطني ومراكز الاستماع والاسترشاد القانوني. لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف. وموازاة لذلك أولينا عناية خاصة بقضايا الطفولة إيمانا بنا لكون الاستثمار في هذا المجال معبرا أساسيا لتأهيل أجيال مغرب الغد، ودعامة لبناء مجتمع متماسك وتوفير موارد بشرية قادرة على رفع التحديات التنافسية. وبناء عليه وضعت الحكومة خطة وطنية عشرية للطفولة، للفترة ما بين 2005 -2015. ترمي إلى تكريس حق الطفل في حياة سليمة، وتعليم نافع ورعاية اجتماعية شاملة، وحماية قانونية ناجعة خصوصا لفائدة الأطفال في وضعية صعبة، وفي هذا الإطار وعلى الرغم من ما تم قطعه من أشواط في هذا المجال، تمثلت في تحسين مؤشراتنا الوطنية، في مجالات الصحة والتعليم على وجه الخصوص. فلا بد من مواصلة الجهود بل وتكثيفها لمحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، وتجريم تعذيبهم واستغلالهم الجنسي، وكلها أوراش وتوجهات تهدف إلى التأسيس لمغرب جدير بأطفاله.

السيد الرئيس المحترم،

لقد سبق استعراض الأشواط الهامة التي قطعتها الحكومة في مجال تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها، في مجال السكن والمتمثلة في إنتاج 100.000وحدة سنويا وجعل هذا المنتوج السكني في متناول الشرائح الاجتماعية المستهدفة بتيسير ولوجها للتمويلات البنكية بشروط تفضيلية، وتحديد آجال غير مسبوقة للاسترداد. وأريد أن أؤكد في هذا الإطار، أن العمل الحكومي لا يقتصر فقط على إنتاج السكن الاجتماعي بل ركزنا جهودنا أيضا على معالجة مختلف مظاهر وتجليات السكن الغير اللائق أو تلك التي تسيء إلى جمالية ورونق مدننا. وفي هذا الاتجاه يجري تنفيذ برنامج واسع للقضاء على دور الصفيح. يحمل اسم مدن بدون صفيح، يقوم على مقاربة وقائية تتمثل في التزام الجماعات المحلية بتعبئة آليات المراقبة للحد من انتشار السكن الصفيحي والعشوائي والتزام الدولة بالرفع من إنتاج الوحدات السكنية الاجتماعية.

ونتوخى من خلال هذا البرنامج القضاء على أحياء الصفيح ب 82 مدينة، تقطن بها 277.000 أسرة بكلفة إجمالية تفوق 20 مليار درهم. ومنذ إعطاء الانطلاقة لإنجاز هذا البرنامج سنة 2004، بلغ عدد المدن المتعاقد بشأنها لحد الآن 52مدينة تضم ما يناهز 220.000 أسرة مستفيدة أي 78ألف من مجموع الأسر المستهدفة في البرنامج، وسنعمل في القريب العاجل على توسيع هذه الشراكة، لتشمل باقي المدن الذي توجد بها أحياء صفيحية. وقد بلغ عدد الوحدات في الأوراش المفتوحة ما يفوق 126.000 وحدة أي 58.000 من مجموع البرامج المتعاقد بشأنها وتمكنا لحد الآن من إنجاز نصف عدد الوحدات والنصف الآخر يوجد في طور الإنجاز ونفس العناية أولتها الحكومة للأحياء الناقصة التجهيز حيث عملنا في إطار تعاقدي كذلك على تنفيذ برامج واسعة لإعادة الهيكلة تهم 540.000 أسرة، توجد 75 ٪ منها

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

بأحياء حضرية وشبه حضرية، فيما يقطن الربع الباقي منها في مراكز قروية، ويجري تنفيذ هذه البرامج بالوثيرة المسطرة، ووفق الآجال المحددة حيث تم لحد الآن انتهاء الأشغال ب 62 حي من أصل 191 مبرمجة استفادت منها 63 ألف أسرة من أصل 291.000 وبكلفة إجمالية بلغت مليار درهم. ولقد امتد اهتمام الحكومة إلى معالجة السكن المهدد بالانهيار حيث أبانت الدراسات الميدانية أن هذا النوع من السكن الموجود خصوصا بالمدن العتيقة وأحياء السكن الغير القانوني، يعرض حياة 90.000أسرة للخطر وقد سكن تنفيذ هذا البرنامج من التدخل لفائدة 17.000 أسرة التي استفادت من دعم مالي يقدر ب 340 مليون درهم. 48ألف مليون درهم. كما أننا بصدد إنجاز برنامج استعجالي يخص مدينة فاس في إطار شراكة أشرف صاحب الجلالة على توقيع الاتفاقيات الخاصة بها في دجنبر 2004. تهم إعادة إسكان 1167 أسرة وتدعيم 3600 منزل بغلاف مالي قدره 230 مليون درهم ولمواصلة العمليات التي شرع فيها تمت برمجة اعتمادات مالية للدعم تناهز 700 مليون درهم للفترة ما بين 2006–2010 لفائدة الجماعات المحلية التي تعتزم مباشرة العمل في هذا المضمار، وفيما يخص الرفع من الطاقة الاستيعابية للمدن وتخفيف الضغط عليها وتنفيذا كذلك للتعليمات الملكية السامية، عملت الحكومة على خلق أقطاب عمرانية جديدة خصوصا في ضواحي المدن الكبرى ولهذه الغاية تمت تعبئة العقار العمومي ومن أجل الرفع من العرض العقاري في الوسط الحضاري بأثمنة مناسبة، ويتضمن هذا البرنامج 6أقطاب عمرانية، ثلاثة منها أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، انطلاقة أشغال التهيئة والبناء بها، ويتعلق الأمر بتمنصورت بضواحي مراكش على مساحة 1200 هكتار، وبطاقة استيعابية تبلغ 300 ألف نسمة، بتكلفة مالية تناهز 24.5 مليار درهم، تامسنة قرب الرباط تمتد على مساحة 840 هكتار وبطاقة استيعابية تصل إلى 250ألف نسمة، وبمبلغ استثمار يصل إلى 20 مليار درهم. زناتة قرب الدار البيضاء على مساحة تناهز 2000 هكتار وطاقة إيوائية تصل إن شاء الله إلى 500 ألف نسمة. كما أن الدراسات جارية لانطلاق أشغال التهيئة بثلاث مدن جديدة أخرى هي ملوسة بطنجة، الخيايطة قرب سطات، تكاديرت بأكادير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تحديث القطاعات العامة يعد من المواضيع التي استأثرت باهتمام السادة المستشارين، لما لها من تأثير على إنجاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا وهكذا تولي الحكومة أهمية قصوى لتحديث وتأهيل الإدارة العمومية، قصد إرساء أسس منظومة فعالة وناجعة وقريبة من انشغالات المواطنين والمقاولات في إطار منظور متجدد لمهام الإدارة. يروم تثمينا أمثل لمواردها البشرية وتحسينا أفضل لأساليب عملها، وأنماط سيرها، وجودة خدماتها.

وضمانا لمردودية وإنتاجية أكثر، لإدارتنا عملنا كما تعلمون على تنظيم عملية المغادرة الطوعية من الوظيفة العمومية، والتي مكنت من امتصاص التضخم الذي كان يطال بعض فئاتها وتمكينها من تركيز توظيفاتها المستقبلية، على الحاجات الحقيقية في الوظائف والكفاءات وفضلا عن مساهمتها في التحكم في كتلة الأجور وفتح المجال أمام موظفي الدولة المستفيدين من هذه العملية من خلق مقاولات صغرى ومتوسطة، يتم حاليا دراسة إمكانية تمديد هذه العملية إلى موظفي وأعوان الجماعات المحلية، ومستخدمي المؤسسات العمومية وعلى إثر انتهاء هذه العملية التي عرفت نجاحا هاما وشملت ما يقرب من 39 ألف مستفيد ولأجل الوقوف على نتائجها ومدى انعكاساتها حرصنا على القيام بدراسة علمية شاملة وموضوعية لتقييم آثارها على سير الإدارة وتدبير الموارد البشرية وكذلك على المالية العمومية.

وهكذا فقد تمكنا من تقليص أعداد موظفي الإدارة العمومية بنسبة 7.60 ٪. وتقليص كتلة الأجور بأكثر من 8 ٪ كما مكنت هذه العملية من تشبيب الأطر العاملة بالإدارة من خلال فتح فرص تقلد المسؤوليات للأطر الشابة، واسترجاع الإدارة لإمكاناتها في التوظيفات النوعية، كما أبانت الدراسة المذكورة على أن عدد كبير من الموظفين مستفيدين من هذه العملية قاموا باستثمار التعويضات في إطار مشاريع اقتصادية كانت لها آثار إيجابية في مجال إنعاش التشغيل وتجدر الإشارة إلى أن 34٪ من المستفيدين من المغادرة الطوعية ينتمون إلى قطاع التربية الوطنية 60٪ منهم، كانوا يقومون بمهام إدارية. وهو ما يشكل فقط 4.8٪ من مجموع أطر هذا القطاع. أما المتبقون منهم فجلهم كان متمركزا في محور الدار البيضاء الرباط أي ما يمثل أقل من 2 ٪ من مجموع موظفي القطاعات وموازاة لذلك فإننا بصدد وضع خطة وطنية لإعادة انتشار الموظفين، بغية عقلنة توزيعهم على الصعيد الترابي، وكذا لسد الخصاص الحاصل في بعض القطاعات وسنحرص أن تتم هذه العملية في إطار من التشاور والتوافق تراعى فيها مصلحة الإدارة من جهة وتعتمد على التحفيز والتوعية بالنسبة للمستفيدين من جهة أخرى، وفي إطار المنظور الجديد لتحسين أساليب عمل الإدارة وأنماط سيرها اعتمدنا منذ يوليوز الماضي نظام التوقيت المستمر بعد استشارات واسعة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين غايتنا من ذلك بلوغ فعالية أفضل لإدارتنا وترشيد نفقاتها، وضمان تدبير أفضل لمواردها البشرية، وبقدر ما نوليه من أهمية بالغة لمجال تثمين الموارد البشرية وتحسين أساليب العمل وتطويرها، بقدر ما تستأثر قضية القيم المهنية والأخلاقية بالمرفق العام باهتمامنا الفائق، إذ نعتبر هذه القضية هدفا أساسيا للمشروع الإصلاحي الذي نتوخى منه تدعيم الشفافية والاستقامة في سير مختلف القطاعات العمومية وفي هذا الإطار وكما سبق لي أن أشرت إليه أعدت الحكومة برنامجا متكاملا لمحاربة ظاهرة الرشوة حيث تطرقت بإسهاب لمختلف جوانب الاستراتيجية المتكاملة والإصلاحات التي نحن بصدد التأسيس لها، والمتعلقة عموما بوضع إطار مؤسساتي للوقاية من مظاهرها وتعزيز الترسانة القانونية الوطنية في هذا المجال، واعتماد برنامج طموح لتعميم استعمالات التقنيات

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الحديثة للإعلام والتواصل، وإننا لنبقى مقتنعين بالدور المحوري للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة وهي مسؤولية جماعية تستلزم تعبئة كافة مكونات الجسم المغربي، إن المعركة الكبرى التي نحن مدعوون جميعا لخوضها تتمثل في العمل على إخراج ظاهرة الرشوة، من خانة المألوف والانتشار الواسع إلى مستوى متحكم فيه والقضاء عليها تدريجيا وإن ربح هذا الرهان يستدعي مواصلة الجهود على مستويات التحسيس بمخاطر هذه الآفة واعتماد آليات للوقاية منها واتخاذ ما يلزم من التدابير والتشريعات الكفيلة بزجر المضاربين واحتواء مختلف أوجه الانحرافات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تتبعتم جميعا فإن بلادنا أصبحت ورشا اجتماعيا كبيرا مفتوحا ودائما، وتشهد تنفيذ برامج واسعة تغطي مجالات متعددة وتهم فئات اجتماعية عريضة، فنحن نسجل مستوى الحركية التي تعرفها بلادنا، وأهمية التدخلات المتعلقة بمحاربة الفقر والإقصاء والتهميش والتوسيع التدريجي للتغطية الصحية وبداية انتعاش سوق الشغل والدينامية التصاعدية المشهودة في ميدان السكن الاجتماعي. والوثيرة المتسارعة لتدارك العجز المرتبط بالتجهيزات الأساسية للعالم القروي والتحسن الملموس لمؤشرات التعليم والتطور الإيجابي التي تعرفه قطاعات اجتماعية أخرى، إن ما تم تحقيقه من مكتسبات في هذا المجال يعد نتاج مجهودات جماعية ومبادرات ساهمت فيها مختلف مكونات المجتمع المغربي، حكومة وفرقاء اجتماعيين وشركاء اقتصاديين وجمعيات مدنية كما أنه يعد ثمرة مجهودات متواصلة للبحث عن أفضل المقاربات وأنجعها واعتماد أسلوب التشاور في إعداد البرامج ونهج الشراكة في الإنجاز، والتقيد بالرزمانة التي يتم تحديدها، وهذا بالطبع مع تعبئة ما يلزم من موارد مالية وأريد أن أؤكد في هذا الصدد أن البرنامج الحكومي برمته يتم تنفيذه وفق الوثيرة التي رسمناها وتعاهدنا بها بل إننا في بعض المجالات نسجل تقدما على صعيد الإنجاز بالمقارنة مع ما التزمنا به كما هو الحال بالنسبة للبرامج الاجتماعية الحيوية التي تطرقت إليها، ونفس الدينامية تشهدها الأوراش الاقتصادية الكبرى، والتجهيزات المهيكلة، وتنفيذ السياسات الصناعية الجديدة لإعادة تموقع الاقتصاد المغربي، وبرامج تأهيل المقاولة المغربية، والرفع من تنافسيتها.

إن ما حققته الحكومة من نتائج ومكتسبات في كل هذه المجالات يجعلنا واثقين من قدرة المغرب على رفع رهان تنافسية اقتصادنا، وتدارك العجز الاجتماعي المتراكم وهي أهداف في متناول بلادنا ما دمنا معبئين لأجل ذلك، إن تحقيق هذه الأهداف يعتبر المعبر الأساسي للتأهيل الاقتصادي والاجتماعي وهي لبنات هامة لبناء نموذج المجتمع الديمقراطي الحداثي والمتضامن، الذي ينشده صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، ووفقنا الله جميعا لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

حضرات السيدات والسادة، باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير الأول على عرضه القيم وإجابته الظرفية على مختلف التساؤلات التي طرحت وأصحاب الفرق وممثلي النقابات المتواجدة بالمجلس ونسجل بالمناسبة إيجابية هذا الحوار بين الحكومة وبين مجلس المستشارين ونؤكد على ضرورة استمراره وترسيخه في تقاليدنا وتعاليمنا جميعا. وشكرا مرة أخرى للسيد الوزير الأول، وللسيدات والسادة أعضاء الحكومة في والسادة على أعضاء مجلس المستشارين المحترمين وكافة الحضور الكريم وشكرا لكم.

رفعت الجلسة